

Distr.
GENERAL

A/51/669
12 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٢٧ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أتوجه إليكم بشأن الاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية التابع
للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي عقد في مونتيفيديو، في مقر رابطة تكامل أمريكا اللاتينية،
في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم القرار رقم ٣٧٧ المرفق الصادر عن الاجتماع المذكور لمجلس أمريكا
اللاتينية كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي بيريس - اوترمين

السفير

الممثل الدائم لأوروغواي

لدى الأمم المتحدة

المرفق

القرار رقم ٣٧٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الصادر عن الاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية المعقود في مونتيفيديو في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

إن مجلس أمريكا اللاتينية،إذ يشير:

إلى الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ٣، والمادة ٤، والفقرتين ١ و ١٠ و ٤ من المادة ٥ من معاهدة بنما،

وإلى القرار رقم ١١٢ لمجلس أمريكا اللاتينية بشأن فرض تدابير اقتصادية قسرية،

وإلى القرارين رقم ٣٥٦ ورقم ٣٦٠ لمجلس أمريكا اللاتينية اللذين يرفضان تطبيق تدابير إنفرادية تؤثر على حرية تنمية التجارة الدولية وتتعارض والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للتعايش الإقليمي،

وإلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٩/٤٩ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ١٠/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، التي تطلب إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا،

وإلى الوثيقة الصادرة عن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمعنونة "الآثار القانونية والاقتصادية المترتبة على قانون هيلمز - بيرتون: عناصر لإجراء تحليل من منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"،

وإلى الإعلانات الصادرة خلال هذا العام عن مؤتمر القمة لرؤساء حكومة كندا والجماعة الكاريبية (آذار/مارس)؛ وعن الاجتماع الوزاري المؤسسي لفريق ريو - الاتحاد الأوروبي (نيسان/أبريل)؛ وعن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى، ورئيس وزراء بليز، ورئيس وزراء كندا (أيار/مايو)؛ وعن رابطة الدول الكاريبية (أيار/مايو) وعن رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (حزيران/يونيه)؛ وعن مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات فريق ريو (أيلول/سبتمبر)؛ وعن المكسيك (أيلول/سبتمبر)، والتي يرفض بموجبها فرض أي تدابير إنفرادية تتعارض والمبادئ، والقواعد والممارسات المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالتجارة الحرة والاستثمارات.

وإذ يضع في اعتباره:

الحاجة إلى أن يؤكد من جديد، ضمن مبادئ أخرى، تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة، وهي المبادئ المنصوص عليها في العديد من الصكوك القانونية الدولية،

وإنه بالرغم من رفض المجتمع الدولي، قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ بإصدار ما يُسمى بـ "قانون هيلمز - بيرتون" الرامي إلى تشديد آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا والتي يؤثر طابعها الذي يتعدى نطاق الإقليم على سيادة دول أخرى، فضلا عن مصالح كيانات أو أفراد خاضعين لولايتها،

يقرر:

المادة - ١ التأكيد من جديد على رفضه التام لما يُسمى بـ "قانون هيلمز - بيرتون" الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتجاهل المبدأ الأساسي لاحترام سيادة الدول؛ ويتعارض والقواعد التي تُنظم التعايش بين الدول؛ ويفرض جزاءات من طرف واحد ذات طابع يتعدى نطاق الإقليم؛ ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللمبادئ والقواعد التي تُنظم التجارة الدولية.

المادة ٢ - تكرار تأكيد موقفه المؤيد للرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء ما يُسمى بـ "قانون هيلمز - بيرتون".

المادة ٣ - تعزير التبادل الرسمي فيما بين الدول الأعضاء للمعلومات والتجارب المتعلقة بوضع وتطبيق ما يُسمى بـ "القوانين المضادة أو القوانين العاكسة" لمفعول ما يُسمى بـ "قانون هيلمز - بيرتون".

المادة ٤ - الطلب إلى الأمانة الدائمة أن تواصل النظر في هذا البند الذي يتسم بأهمية خاصة في إطار العلاقات الخارجية للمنطقة، وأن تُبقي مجلس أمريكا اللاتينية على علم بتطورات.
